نزاع السودان - المجتمع المدني والحرب بين الجنرالات: الأفكار الرئيسية من مائدة مستديرة مع خبراء سودانيين ودوليين

الأفكار الرئيسية من جلسة دائرية مع خبراء سودانيين ودوليين

يوليو2023

The Humanitarian Policy Group (HPG) is one of the world's leading teams of independent researchers and communications professionals working on humanitarian issues. It is dedicated to improving humanitarian policy and practice through a combination of high-quality analysis, dialogue and debate.

HPG Humanitarian Policy Group

ODI

رسائل رئيسية

يجب أن يكون الممثلون المدنيون جزئاً من السعي إلى السلام. تحتاج عمليات السلام أن تستند إلى قوة النشطاء والمجتمعات المتعددة واللامركزية للفاعلين المدنيين الرائدة، مثل لجان المقاومة. يجب أن تكون مشاركتهم تتجاوز مجرد حضورهم على طاولات المفاوضات التي يهيمن عليها مصالح الفاعلين الحكوميين.

ثلاثة عمليات السلام المختلفة لم تحرز تقدماً يذكر ولم تشمل حتى الآن الممثلين المدنيين. بالنسبة لكثير من المراقبين السودانيين، يعكس هذا التهميش للممثلين المدنيين سنوات من فشل المجتمع الدولي في تحييد السلاح عن الحياة السياسية السودانية.

حتى الآن، عززت عمليات السلام مواقف الأطراف المتقاتلة وأضعفت المشاركة السياسية الواسعة . هناك فرصة مع مبادرة الهيئة الحكومية للتنمية بشرق إفريقي ،(IGAD)التي يبدو أنها تدرك الحاجة لإشراك النشطاء المدنيين. ولكن قد يكون من الضروري أن تتماشى العمليتان بالتوازي، مع تقديم شرعية/ضمانات من خلال العملية المدنية.

تحتاج لجان المقاومة إلى موارد وتمويل إذا أردنا أن يستمروا في تقديم الخدمات والبدائل السياسية، فعلى كل المحاولات الهادفة لمساعدة لجان المقاومة في وضع جدول أعمال مشترك أو تنظيم الخدمات بطريقة أكثر تلاحماً أن تتفهم وتدعم نقاط القوة: تنظيمهم في هياكل غير مركزية، ومشاركتهم السياسية، والشرعية المحلية.

يجب أن تدرك الجهات الخارجية الروابط الوثيقة بين جهود السلام وتقديم الخدمات. كما على الفاعلون الدوليون في العمل الإنساني أن يستفيدوا من فهم لجان المقاومة للمسائل المحلية، مثلاً من خلال منحهم دوراً في مراقبة المساعدات الإنسانية. لجان المقاومة لديها نظم متينة للمسائلة و تحمل المسؤولية التي قد تتآكل إذا تم تحويلها إلى هيئات تنفيذية.

معظم الفاعلون الدوليون في العمل الإنساني تأخروا في التكيف مع الواقع الجديد المأساوي داخل السودان. إنهم يخاطرون بأن يصبحوا أدوات تستغل لمصالح أمنية، وشرعيتهم تستمرفي الانخفاض بسبب الاستجابة الدولية الغير كافية للاجئين السودانيين. هذه العوامل قد تؤدي إلى استياء السودانيين من العمليات الدولية.

يشجع القراء على إعادة إنتاج المواد لأغراض نشرهم الشخصية، طالما أنها لا تُباع تجارياً. تطلب ODI الاعتراف المناسب ونسخة من المنشور.
بالنسبة للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القرّاء الربط بالمصدر الأصلي على موقع ODI. الآراء المطروحة في هذه الورقة هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء ODI أو شركائنا.
يخضع هذا العمل لترخيص CC BY-NC-ND 4.0.
كيفية الاقتباس: مجموعة السياسات الإنسانية (2023) "نزاع السودان - المجتمع المدني والحرب بين الجنرالات: الأفكار الرئيسية من جلسة دائرية مع خبراء سودانيين ودوليين". مذكرة دائرية لـ HPG. لندن ODI:
(https://odi.org/en/publications/sudans-conflict-civil-society-and-thewar-between-the-generals)

الغرض من المذكرة

تلخص هذه المذكرة نقاط النقاش في مائدة مستديرة خاصة عبر الإنترنت عقدتها مجموعة HPG في 26 يونيو 2023. جمعت هذه الجلسة مجموعة من الباحثين والمحللين السودانيين وغير السودانيين العاملين في السودان لمناقشة إنتشار العنف الهائل الذي اجتاح العاصمة وأثر على البلاد بأكملها، واستجابة المجتمع المدني المعقد في تركيبته والمترامي الأطراف للأزمة.

ناقش المشاركون الدور الحالي والمستقبلي للمجتمع المدني في جهود السلام المحلية والدولية، ومواجهة الأزمة الإنسانية الناجمة عن الصراع. في النهاية، ناقشت الجلسة الدائرية كيف يمكن للجهات الدولية أن تعمل مع المجتمع المدني من أجل الحد من العنف والتصدي للأزمة الإنسانية ودعم السلام.

خلفية: الحرب والسياسة المدنية

تعود حروب السودان الطويلة إلى القرن التاسع عشر وتأسيس الدولة الاستعمارية ومقرها العاصمة الخرطوم. استخدمت الدولة الحرب لتوسيع نفوذها على الضواحي الجنوبية واستيعاب السلطنات الغربية المجاورة - بما في ذلك دارفور، التي تعد (الإقليم) الأكبر مساحة بلا شك. ابتكر تجار وجنود من وسط الدولة مزيجاً ساماً من الإكراه والعنصرية للتحصل على العمالة والموارد من المناطق النائية، مخضعين تطور هذه المجتمعات لمصالح المركز.

منذ أن أصبح السودان دولة مستقلة في عام 1956، عانى من العديد من الحروب. لم تنتهِ أي منها بانتصار عسكري، لكن كل حرب تعيد صياغة المجتمع السوداني وتشكل مستقبل الإمكانيات المدنية. كانت الحرب أسلوب رئيسي للحكم الريفي، حيث أجبرت الملايين من الناس على النزوح من الضواحي إلى العاصمة المتنوعة والافرو-كوزموبوليتان والمناطق الغنية نسبياً في محيط الخرطوم. اتسع نطاق الحكم في المركز ليتعمق أكثر في المجتمع، مستخدماً المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية القوية في العاصمة، بالإضافة إلى القمع الأمني. أنماط الحكم والقمع الريفي والحضري المتعددة شكلت تعبيرات مختلفة للمجتمع المدني في الريف و الحضر.

في المدن، قادت النقابات والجامعات ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية المجتمع المدني، ولعقود كانت تتعرض لعراقيل من قبل نظم الانتخابات المعوقة وأنظمة الحكم العسكرية. ولكن بدلاً من أن يتراجعوا أمام هذه الضغوط، ظهر نوع جديد من المقاومة المتمركزة محلياً: لجان الأحياء التي يقودها الشباب الذين يمارسون الديمقراطية المباشرة ويبتكرون تكتيكات ثورية.

للسودان تاريخ طويل في القرن العشرين للسياسة المدنية الحضرية. ومع ذلك، قامت حكومة الرئيس السابق عمر البشير بقمع وتفتيت هذه المجموعات. في الست سنوات قبل الإطاحة به في عام 2019، ظهرت هياكل جديدة غير مركزية، أثبتت كفاءتها في مواجهة الأجهزة الأمنية. كانت تقودها نقابة أطباء مستقلة وشبكات شبابية مستمدة من الأحياء. لعبت هذه المجموعات دوراً رئيسياً في ثورة 2019، لكنها لم تكن ممثلة بشكل كبير في الحكومات المدنية العسكرية الانتقالية لعامي 2019-2021 التي كانت تهيمن عليها التكنوقراط والسياسيون الذين يمثلون نوعاً أقدم من السياسة المدنية السودانية. تعطلت هذه الجماعات المدنية ذات الطراز القديم بسبب الانقلاب العسكري في عام 2021، ولكن نجت نقابة الأطباء ولجان الشباب المحلية في كل من الانقلاب وأحداث الحرب الجارية.

أصبحت قدرة لجان المقاومة على تقديم الخدمات في الأحياء المحلية ملحوظة خلال التدابير الاقتصادية القاسية التي أدت إلى إلغاء الدعم الغذائي والوقود - وهو الإجراء الرئيسي للرعاية الاجتماعية الحكومية الذي نجا بعد خصخصة الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى في التسعينيات. كان ذلك صحيحاً بشكل خاص في عامي 2020 و 2021، عندما دمر التضخم والتقشف ومجموعة من العوامل الأخرى الأمن الغذائي. أسلوبهم العنيف تجاه الانقلاب العسكري في عام 2021 قد زاد من شرعيتهم.

في العديد من المناطق الريفية، تم تشكيل المجتمع المدني بواسطة أنواع جديدة من العنف. على مدى الثلاثة عقود الماضية، قامت الحكومات العسكرية بتفويض الأمن للميليشيات، التي وضعت تقنيات جديدة مرعبة للحكم الريفي واستخلاص الموارد. أوسع هذه الميليشيات، وهي قوات الدعم السريع (RSF)، مددت نفوذها على قطاعات الذهب والمواشي، والتي تمثلت في ما يقارب ثلاثة أرباع إيرادات التصدير السودانية خلال العقد الماضي.

في أفقر المناطق الريفية، وهي مصدر معظم الثروة، نمت هذه الميليشيات حول الاختلافات العرقية. استخدموا الإدارات الأهلية - نظام الحكم الريفي المتين والقابل للتشكيل والذي يعتمد على مفاهيم استعمارية للقبيلة ويحتل موقعاً وسطاً بين الحكومة والمجتمعات المحلية - لتنظيم المنافسة بين الجيران (القبائل) واستقطاب المقاتلين من المجتمعات المحاصرة. وكذالك الحركات المسلحة المعارضة، هي أيضا استغلت التباينات العرقية للتجنيد، مما ادى إلى تقسيم العلاقات بين الجيران. تورطت الإدارات الأهلية في الريف السوداني في سياسة العسكرة، ولكنها في بعض الأحيان ساهمت في المحادثات المحلية للسلام و الهدن المحلية المؤقتة.

االحرب الحالية تهدد استمرارية السياسة المدنية في حد ذاتها. إن الحرب كانت نتيجة لقرارات القادة العسكريين في السودان على مدى الأربع سنوات الماضية. في عام 2019، أجبر المحتجون في الشوارع عناصر مختلفة من الجيش - القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع التي انشأها- على إطاحة الديكتاتور السابق والسعي للتوصل إلى حل وسط مع القادة السياسيين المدنيين التي اعتمدت شرعيتها على عزيمة وتضحية المحتجين الشباب. تفاوضت الحكومة المدنية - العسكرية على اتفاق سلام مع الحركات المسلحة السابقة في السودان الريفي، ونفذت مجموعة صارمة من التدابير الاقتصادية التي رفعت معدل التضخم إلى أكثر من 400% وعمقت أزمة الغذاء التي أدت إلى الثورة في المقام الأول. ولكن عندما حاول المدنيون تخفيف قبضة الجيش عن ثروة البلاد، نظمت قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية انقلاباً أطاح بالمدنيين من الحكم. ويفتقر الانقلابيون إلى الشرعية ويفتقرون إلى خطة لإنهاء أزمة الغذاء والأزمة المالية، ولم يتمكنوا من الاتفاق على طريقة للمضي قدماً فيما يتعلق بمستقبل البلاد.

و في أبريل 2023، تحاربوا ضد بعضهم البعض. لقد أزالت الحرب العديد من إمكانيات السياسة المدنية، وبالتالي يستفيد كلا الطرفين المتحاربين من إضعاف خصومهما الأكثر مصداقية. ولكن الحرب كشفت أيضاً عن استحالة الاستمرار في السياسة العسكرية في السودان: بغض النظر عن نتيجة الأزمة، فإن الفاعلون المدنيون هم الوحيدون القادرون على إعادة توجيه السودان نحو السلام والعدالة.

التعامل مع المجتمع المدني كفاعلين إنسانيين

المجتمع المدني في السودان معقد في تركيبته ويعكس حركات سياسية متنوعة ومتناقضة، فضلاً عن الاختلافات الريفية - الحضرية. تركزت المناقشة في الجلسة حول الفاعلين المدنيين الذين أثبتوا قدرتهم على تقديم الخدمات في المناطق التي تسبب فيها العنف لانهيار كامل لوظيفة الدولة. في المناطق الحضرية، حظيت لجان المقاومة، التي تتألف في الغالب من مجموعات ثورية لامركزية، بأكبر اهتمام لأنها تمكنت من الحفاظ على أنظمة المياه والرعاية الصحية المتضررة على قيد العمل، ودفن القتلى، والبحث عن المفقودين، ومساعدة المدنيين على الفرار من العنف.

هم متواجدون في جميع أنحاء السودان، وتكون قواعدهم الرئيسية في المناطق الحضرية. قدرتهم على الإستجابة للاحتياجات الإنسانية وطرح بدائل سياسية موثوقة ومتغايرة عن العنف العسكري يعني أنهم محوريين لحاضر ومستقبل السودان. انتشرت الحرب في مناطق دارفور وكردفان والنيل الأزرق الريفية. بعض هؤلاء الفاعلين المدنيين في الريف تأثروا سلباً نسبتا لتسليح السياسة الريفية: سأل أحد المشاركين في الجلسة، "الم يكونوا هم من يغذي هذه الحرب لسنوات بالمجندين؟ هل لا يزالون يحترمون؟". ومع ذلك، لعب الفاعلين المدنيين الريفيين - بما في ذلك تلك المرتبطة الإدارة الأهلية - دوراً في تقليل العنف المحلي، وتنظيم الهدن المحلية، وتسهيل حركة السلع في وسط أزمة الإمداد.

ركزت مناقشة الجلسة على عناصر المجتمع المدني القادرة على تقديم المساعدة. يجب على الفاعلين الإنسانيين الدوليين التعامل مع هؤلاء الفاعلين المدنيين. ولكن هناك عاملين يجب أخذهما في الاعتبار.

أولاً، هناك خطر الاستيلاء العسكري على الإمدادات والأموال الإنسانية. يواجه السودان صعوبة في استيراد وتصدير السلع في الوقت الحالي - فقد ارتفع سعر العملة مقابل الدولار في يونيو 2023 بسبب تراجع الطلب على الاستيراد. إذا بدأت الإمدادات الإنسانية بالتدفق، فإنها ستمثل نسبة أكبر بكثير من السلع المستوردة مما كانت عليه قبل الأزمة، وسوف تمثل الأموال الإنسانية نسبة أكبر من التدفقات المالية. ستحاول الجيوش السودانية المتنافسة الاستيلاء على هذه الأموال والإمدادات الآن بعد تدميرها لجزء كبير من القدرة الإنتاجية للبلاد. قد يكون مغرياً بالنسبة للفاعلين العسكريين تفكيك المنظمات المحلية الموثوقة التي تسعى للتخفيف من المعاناة، أو حتى استهدافها مباشرة، لحماية مصالحهم العسكرية. بالتالي، يجب على الفاعلين الدوليين أن يكونوا حذرين فيما يتعلق بالمخاطر التي قد تواجه الفاعلين الإنسانيين المحليين الموثوق بهم. هؤلاء الفاعلين هم فاعلون لا مركزيون، وسيكون تحويل نمط تقديم المساعدة إلى نمط لامركزي تحدياً كبيراً أمام منظمات المساعدة الدولية.

ثانياً، هناك سوء فهم حول دور الفاعلين في المجتمع المدني في تقديم المساعدة. أدرك المشاركون في الجلسة العاملون ضمن الأمم المتحدة ومؤسسات المانحين الكبار ميلاً لمنظماتهم الخاصة لإجبار المجتمع المدني السوداني للتحول إلى منظمات غير حكومية ، وهذا الميل المرتبط بقياس قيمة هذه الهياكل "التي تتخذ شكل منظمة غير حكومية" من خلال مطابقتها لمذاهب المساعدة وفاعلية إدارة الأموال الإنسانية. اليوم، يجب على هذه المؤسسات الكبيرة أن تفهم وتعترف بالأطر السودانية للسلطة السياسية والأخلاقية، وفي بعض الحالات التخلص من آرائها الخاصة.

إحدى الطرق التي بإمكانها التغلب على هذه المخاطر و سوء الفهم هي منح المجتمع المدني دوراً في رصد ومتابعة المساعدات الدولية. سيساعد تطوير آليات المسائلة المحلية للمساعدات في التعامل مع مخاطر ومعضلات نظام الدولة المنهارة - مما سيسمح بتقديم المساعدات بعيداً عن مراكز السلطة السياسية التي لم تعد قادرة على تنظيم وظائف الدولة الأساسية. يتطلب الدمار الواسع الذي حل بالبنية التحتية لآلاف من التقييمات المحلية لقدرة المراكز الصحية أو المدارس التي قد لا تكون الوزارات قادرة على إجرائها بعد الآن. وسوف تكون الموارد المساعدة محدودة: تعهد المانحون بمبلغ 1.5 مليار دولار في مؤتمر يونيو للمساعدة في السودان والمنطقة المحيطة، ولكن ليس واضحاً ما إذا كانت هذه الأموال جديدة أم متى سيتم صرفها[1] .

التعامل مع المجتمع المدني في عمليات التفاوض للسلام

ظهرت ثلاثة عمليات رئيسية للسلام متعددة الأطراف بعد بدء الحرب في عام 2023. رغم التنافس والتشتت والتعثر، لم تنجح في وقف العنف أو بدء عملية سياسية قابلة للتنفيذ.

•منبر جدة، الذي ترعاه الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، جمع بين ممثلي القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في جدة ونجحت مرة أو مرتين في إحداث هُدن قصيرة للقتال. لم يكن للدول المجاورة والفاعلين في المجتمع المدني أي تمثيل في الحوارات. في 31 مايو، سحبت القوات المسلحة السودانية مشاركتها في العملية وفي 22 يونيو، أعلنت الولايات المتحدة تعليق المحادثات.

•عملية أديس أبابا، والتي يقودها الاتحاد الأفريقي، عقدت اجتماعات للدول الأفريقية وأطراف دولية وأعدت خارطة طريق من أجل حل النزاع في السودان، وآلية توسيعها التي تهدف إلى إشراك مجموعة متنوعة من الفاعلين في المجتمع المدني السوداني، بمساعدة الولايات المتحدة. ومع ذلك، لم تبدأ العمليات السياسية المتوقعة حتى الآن.

•عملية الهيئة الحكومية للتنمية في أفريقيا (IGAD)، التي هدفت إلى إرسال رؤساء كينيا وجنوب السودان وجيبوتي إلى الخرطوم للوساطة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. كان من المستحيل على الوسطاء السفر، ورفضت القوات المسلحة السودانية قيادة كينيا للوساطة، واقترحت قيادة جنوب السودان. ومع ذلك، فإن النفوذ المحدود لجنوب السودان على الأطراف المتحاربة أدى إلى شكوك كثير من الفاعلين الدبلوماسيين القويين في قدرتهم على إدارة العملية.

ناقشت جلسة ODI إمكانية مشاركة الفاعلين المدنيين في عمليات التفاوض للسلام. لقد منح انهيار الدولة، التي يديرها السياسيون العسكريون، الفاعلين المدنيين دوراً لا يمكن الاستغناء عنه في أي عملية سلام. ولكن كيف سيبدو هذا الدور؟ جادل بعض المشاركين أن ما يلزم هو تعزيز اقتراح مدني متماسك - أو حتى موحد - من مختلف الفاعلين في المجتمع المدني. قال أحد المشاركين في الجلسة: "السودانيون بحاجة إلى التنسيق". يجب أن تجتمع النقابات ولجان المقاومة والأحزاب السياسية في هذا السيناريو لوضع أجندة مشتركة مما قد يزيد من قوتهم التفاوضية.

جادل آخرون أن تشجيع الفاعلين المدنيين على التوصل إلى توافق سيكون غير مجدي. الفاعلين المدنيين الذين نجوا من الأزمة هم فاعلون لامركزيون، لديهم أطر محلية للمسائلة. لقد أظهرت لجان المقاومة - التي تعتبر أحد أكثر المجموعات ذات تأثير على نطاق واسع - القدرة على وضع مواقف مشتركة متماسكة. تم صياغة مواثيق لجان المقاومة التي ظهرت بعد الانقلاب في عام 2021 بطريقة ديمقراطية، وتم تسجيل كل الاختلافات في مسودة بيانات. هذه القدرة على التوافق ستمنح اللجان صوتاً أساسياً في أي عملية سياسية، سواء كانت إنسانية أو وقف إطلاق للنار أو المصالحة السياسية الأوسع نطاقاً.

[1] www.reuters.com/world/africa/un-chief-urges-donors-step-up-aid-response-sudan-2023-06-19/

ومع ذلك، قد لا يكون من الممكن تحقيق نفس القدر من الوفاق الداخلي بين عناصر المجتمع المدني الأخرى (التي تشمل في السودان حركات ذات وجهات نظر وانتماءات سياسية ودينية متنوعة - على سبيل المثال، الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية الدينية والجمعيات العرقية، بعضها مرتبط بفاعلين مسلحين) كما فعلت لجان المقاومة. وقد يكون تطوير توافق في المجتمع المدني من أجل إتاحة مقعد في طاولة التفاوض المحاطة بالساسة العسكريين والدبلوماسيين الأجانب ليس هو السبيل الأمثل للتقدم. قال أحد المشاركين: "لجان المقاومة ليسوا من يجب أن يكون لهم كرسي، بل هم الأشخاص الذين يبنون أرجل الطاولة الأربعة ". بدلاً من محاولة إجبار لجان المقاومة على قيادة جبهة واسعة وتكييف طرق عملهم لتناسب شكل المفاوضات المحدود والعقيم - شكل يعيد إنتاج وتعميق سلطة النخب العسكرية في السودان وجنوب السودان – يجب على الخارج أن يفكر في الطرق التي يمكن عبرها تكييف شكل المفاوضات وفقاً لضرورات حركة شعبية واسعة. "يجب أن يُطلب من لجان المقاومة: كيف ترغب في المشاركة؟"

على الرغم من أن المشاركين قبلوا ضرورة وجود أجندات مشتركة، إلا أن الكثير منهم كانوا حذرين من إنشاء منصات موحدة. بدلاً من ذلك، يجب أن يكون تنوع المجتمع السوداني نقطة انطلاق: "من الأفضل أن يكون لدينا مجموعة متنوعة من المنصات، بعضها ستكون مفيدة، وبعضها سيتلاشى". في ظل العنف الحالي، أي منصة موحدة للمجتمع المدني تخاطر بأن ينظر إليها كحكومة تمهيدية محتملة - مما سيحول الجماعات الديمقراطية غير المدافع عنها إلى أهداف من قبل السياسيين العسكريين الذين فقدوا شرعيتهم. يحتاج الفاعلون الدوليون إلى تفكير عميق وصادق في قدرتهم على المساعدة في عملية بناء مشاركة المجتمع المدني في عمليات السلام. كما قال أحد المشاركين: "ليس لدى الأمم المتحدة القدرة على القيام بذلك، هذا ليس في فطرتها. تحتاج إلى فاعلين موثوق بهم، ويفضل أن يكونوا سودانيين. المسارات المتعددة التي يمكن أن تحقق مكاسب، و بناء مشاريع موازية، و بناء الجدارة و المصالح المشتركة مع مرور الوقت".

الاستنتاج

يقدم المجتمع المدني السوداني موارد ضخمة - قيم وهياكل ديمقراطية ونشاط وأمل - لتحديات السودان الكثيرة جداً. لقد أظهرت لجان المقاومة بأنها حماة لهذه الموارد الهائلة وقادة فعالين في المجتمع المدني. من المرجح أن يطوروا أجندة للتدخل الإنساني ولعمليات سياسية مستقبلية على مسارات متعددة. على الرغم من أن عملية وضع الأجندة قد تكون صعبة وبطيئة، فإنها ملحة أيضاً، ومن المرجح أن يتحمل المدنيون السودانيون تكاليف التأخير.

عندما يقوم المشاركون من المجتمع المدني السوداني بوضع أجندات للإغاثة الإنسانية والسلام، يحتاج الأشخاص الخارجيون إلى إيجاد طرق لدعمها من دون التقليل من قوة وتنوع واستقلالية المجتمع المدني. خلال السنوات الأربع الماضية، أظهر المانحون والدبلوماسيون مراراً وتكراراً أنهم يفتقرون إلى الغرائز والأطر الفكرية للتعامل مع المقاومة اللامركزية - وهم بحاجة إلى اكتساب تلك الغرائز والأطر الفكرية. ويحتاج الأشخاص الخارجيون أيضاً إلى مواصلة الدعم والتأييد للأشخاص في السودان واللاجئين الفارين منه، حيث أن أزمة السودان تنحسر في أجندة الأخبار العالمية المكتظة.